الأمم المتحدة
E/AC.51/2013/L.4/Add.13
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: Limited
26 June 2013
Arabic
Original: French

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثالثة والخمسون
٣-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والخمسين

مشروع التقرير

المقرر: إيلين **بتي** (فرنسا)

إضافة

تقارير وحدة التفتيش المشتركة (البند ٥)

التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة

١ - تناولت اللجنة في جلستها السادسة التي عقدت في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة'' (A/67/873) وتعليقات الأمين العام ورئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على ذلك التقرير (A/67/873/Add.1).

٢ - وتولى تادانوري إينوماتا المفتش بوحدة التفتيش المشتركة عرض التقرير ورد على الاستفسارات التي طرحت خلال نظر اللجنة فيه. وتولى ممثل مجلس الرؤساء التنفيذيين عرض التقرير المتضمن تعليقات الأمين العام والمجلس على ذلك التقرير والرد على الاستفسارات التي طرحت.

270613 270613 13-37508 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن ارتياحها لمعاودة تقديم تقارير وحدة التفتيش المشتركة إلى اللجنة للنظر فيها بعد انقطاع دام سنوات عدة. وفي هذا الصدد أعيد تأكيد أن إحدى الولايات الرئيسية المسندة إلى اللجنة هي مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في المسائل المتصلة بالتنسيق، حسبما ورد في التوصيات التي اعتمدت السنة الماضية وحُثت فيها وحدة التفتيش المشتركة على تكثيف جهودها لتقديم تقارير إلى اللجنة في هذا الصدد.

٤ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها لاختيار تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التخطيط الاستراتيجي حيث رأت فيه اختيارا في محله ورحبت، بوجه عام، بمعظم التوصيات الواردة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت الوفود تأكيد دور اللجنة في التخطيط الاستراتيجي وفي تجسيد ذلك التخطيط في برامج ودورها في كفالة تنسيق تطبيقه داخل منظومة الأمم المتحدة. ورأت الوفود أن التقرير كان بالنسبة للجنة بمثابة فرصة جاءت في حينها لتعزيز مهمتها في هذا الصدد.

٥ - وأشارت وفود عدة إلى ممانعة بعض المنظمات في المشاركة في التخطيط الاستراتيجي على نطاق المنظومة، حسبما أشير إليه في التقرير آنف الذكر، وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ ذلك التخطيط على نحو ما تدعو إليه التوصية ١. وذكرت وفود عدة أنه كان من المفروض أن تجرى عملية تشاور مسبقة مع الوكالات المعنية لكفالة تنسيق الخطط متوسطة الأجل وفقا للبند ٤-٩ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8).

٦ - وطُلب إيضاح سبب الإسهاب في التقرير في تحليل عملية البرمجة والتخطيط والميزنة ورصد التنفيذ والتقييم بأكملها بدلا من التركيز على التخطيط الاستراتيجي.

٧ - واستفسرت عدة وفود عن الكيفية التي يمكن بها وضع إطار استراتيجي شامل لكفالة متابعة ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لا سيما فيما يتصل بإعداد أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، تحسبا للتحديات الجسام الماثلة أمام أمانات منظمات النظام الموحد والدول الأعضاء.

٨ - وعلاوة على ذلك، شددت بعض الوفود، فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على أهمية أن تكون عملية التخطيط الاستراتيجي موحدة ومتسقة بقدر أكبر. وفي هذا الصدد أعادت الوفود تأكيد ضرورة كفالة أن تقدم الأمم المتحدة دعما متكاملا على نطاق المنظومة تنفيذا لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد العالمي وذلك بالنظر إلى ما تنطوي عليه تلك الخطة من أبعاد مشتركة بين القطاعات ومجالات الأنشطة. ولوضع إطار

شامل متسق، أشارت الوفود إلى ضرورة كفالة العمل على الصعد العالمي والإقليمي والقطري وعبر مختلف القطاعات انطلاقا من أهداف مشتركة واستراتيجيات متفق عليها ونتائج مناهج عمل معينة. ووصفت أيضا خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأنها من أكبر التحديات التي ستواجهها منظومة الأمم المتحدة ككل من حيث التنسيق والتخطيط الاستراتيجي.

٩ - ونوهت بعض الوفود بمفهوم التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة الوارد تعريفه وبيانه في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك أصوله وتطوره على امتداد السنين، وأقرت بأن هذه المعلومات الأساسية ساعدت على التوفيق بين الإطار الاستراتيجي المنبني على منظور طويل الأجل والخطط القصيرة الأجل المدرجة في ولاية كل منظمة. إلا أن اللجنة لاحظت مع القلق أن الاستعراض خلص إلى نتيجة مؤداها أن منظومة الأمم المتحدة تفتقر حاليا إلى التخطيط الاستراتيجي.

١٠ - وأشارت وفود عدة إلى أن الإطار الاستراتيجي ليس خطة متوسطة الأجل كما أنه لا يستعان به على نطاق المنظومة. وطلبت إيضاحا لسبب استعاضة الأمم المتحدة عن الخطة المتوسطة الأجل بالتخطيط على نطاق المنظومة. وأشار عدد من الوفود إلى أن وحدة التفتيش المشتركة ذكرت في نهاية الفقرة ٤٤ من التقرير أنه في معرض دراسة الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، اقترح الأمين العام تكرار التأكيد على أهمية أهداف المنظمة طويلة الأجل بوصفها وسيلة لإنجاز أهدافها بالكامل وأيدت لجنة البرنامج والتنسيق الاقتراح.

١١ - وأشارت بعض الوفود إلى الدور الذي أدته، على امتداد السنين، الخطة المتوسطة الأجل باعتبارها وثيقة تخطيط رئيسية تتيح ترجمة الولايات التشريعية إلى برامج وبرامج فرعية وتغطي فترة قدرها ست / ٤ سنوات. وفي هذا الصدد أشارت اللجنة إلى أن القصد من الخطة كان أن تغطي منظومة الأمم المتحدة. وأقرت اللجنة أيضا بأن الهدف من التقرير هو عرض أدوات عملية وممارسات إدارية جيدة لتحسين التنسيق على نطاق المنظومة استخدمتها بالفعل بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في قطاعات معينة.

١٢ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء انتشار ''استراتيجيات الشركات'' أو خطط استراتيجية اعتمدت داخليا على المستوى التنفيذي دون أن تمعن الدول الأعضاء النظر فيها. وأبديت، بوجه خاص، آراء تقول بأن تطبيق مفاهيم إدارية متقدمة نوعا ما سائدة في سياق حوكمة الشركات وتعميم مبادرات من قبيل مبادرة ''توحيد الأداء'' أمر قد لا يهم جميع

الدول الأعضاء في سياق تلبية احتياجاتها المتصلة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا سيما في أقل البلدان نموا.

١٣ - وطلب عدد من الوفود معلومات عن حالة خطة الأمين العام الخمسية وعن العمل الذي يضطلع به حاليا فريق إدارة التغيير.

١٤ - وطلبت وفود عدة إيضاح القيمة المضافة لمواءمة مصطلحات التخطيط وتساءلت عما إذا كان من الأجدى إعداد مسرد مصطلحات يعكس التنوع في المصطلحات المستخدمة في منظمات النظام الموحد.

١٥ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للملاحظات الصريحة التي أبديت بشأن الأثر المفترض للإجراءات التي تتبعها اللجنة في عملها بشأن عملية التخطيط، وهي غير مكرسة للمناقشات الموضوعية بل لتوفيق النصوص مع الأساس التشريعي لصياغة الإطار الاستراتيجي. وفي الوقت نفسه، أعربت وفود أخرى عن القلق إزاء مواصلة استعراض إجراءات عمل اللجنة، وذكرت أن لا يوجد أي داع لإعادة النظر في ولاية كل من اللجنة الخامسة أو اللجنة نفسها. بيد أن الوفود أبدت استعدادا لبدء مناقشات بشأن إجراء تغييرات في الإجراءات والأدوات والوسائل المستعان بها في التخطيط.

١٦ - وأعرب وفد عن قلقه إزاء درجة عدم امتثال الأمانة العامة لما ينص عليه البند ٤-٩ من النظم والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم وهو البند المتصل بتقديم اقتراحات إلى الهيئات القطاعية والوظيفية والإقليمية بشأن أجزاء الإطار الاستراتيجي أو تنقيحاته المتصلة بهذا الموضوع لاستعراضها بهدف تيسير عمل اللجنة، وذلك على الرغم من القرارات التي تطلب فيها الجمعية العامة تقديم تلك الاقتراحات.

١٧ - وأيدت وفود عديدة الرأي القائل بوجوب ألا تكون الخطة الاستراتيجية محكومة بالميزانية بل بالولايات. وفي هذا السياق، أبدى البعض تشككا إزاء إمكانية تنفيذ البرامج الصادر بها تكليفات بالكامل في إطار حالات النمو الاسمي الصفري وخفض الميزانيات. وأعربت وفود أخرى عن رأي مؤداه أن إضافة أبعاد الإدارة القائمة على النتائج إلى أطر التخطيط الاستراتيجي أمر مفروغ منه في تنفيذ التخطيط الاستراتيجي. وأبدى وفد آخر رأيا مخالفا حيث تساءل عن مدى صحة تعليقات وحدة التفتيش المشتركة على ”تخصيص الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية بشكل منفصل“ وأشار إلى أنه لا يمكن أن ينطلق التخطيط الاستراتيجي من فراغ دون أي اعتبار للمسائل المتعلقة بالموارد.

١٨ - ورأت وفود عديدة أن تحديد أهداف المنظمات وولاياتها أمر تختص به الدول الأعضاء وحدها وأنه يتوجب على الأمانة العامة أن تنفذها. وأضافت أنه لو تم كفالة الاتساق على نطاق المنظومة في مرحلة التخطيط، سيكون بمقدور منظومة الأمم المتحدة أن تتجنب ازدواج الجهود والهدر. وأكدت وفود عدة ضرورة تعزيز وظيفة اللجنة في مجال تخطيط البرامج وتنسيقها على نطاق المنظومة بطرق منها زيادة التشاور مع الرؤساء التنفيذيين بمنظمات النظام الموحد.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩ - أشارت اللجنة إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٤٧ وأكدت أن تحديد أولويات الأمم المتحدة أمر تختص به الدول الأعضاء وحدها حسبما تنص عليه الولايات التشريعية.

٢٠ - وأشارت اللجنة أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٣٦ وأعادت تأكيد دورها بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالتخطيط والبرمجة والتنسيق.

٢١ - وأشارت اللجنة كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٨ وأعادت تأكيد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة التابعة للجمعية العامة المعهود إليها بالمسؤوليات المتعلقة بالمسائل الإدارية وشؤون الميزانية.

٢٢ - وأحاطت اللجنة علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة وبخاصة التوصيات الواردة فيه.

٢٣ - وذكرت اللجنة أن التقرير يطرح مجموعة من التوصيات الهدف منها تكرار نماذج التخطيط الاستراتيجي المطبقة في بعض المنظمات بهدف مواءمة أو كفالة اتساق دورات التخطيط في مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٢٤ - وبالنظر إلى أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تشكل واحدا من أكبر التحديات التي ستواجهها الأمم المتحدة على نطاق المنظومة من حيث التنسيق والتخطيط الاستراتيجي، أكدت اللجنة أن وجود عملية استراتيجية موحدة ومتسقة بقدر أكبر أمر له أهميته بالنسبة لتنفيذ تلك الخطوة مما يرجع بوجه خاص إلى أبعادها المشتركة بين القطاعات ومجالات الأنشطة ويتفق مع الولايات الحكومية الدولية المسندة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بوضع إطار واحد متكامل لما بعد عام ٢٠١٥، شددت اللجنة على

ضرورة كفالة التحرك والعمل عبر مختلف القطاعات انطلاقا من أهداف مشتركة واستراتيجيات متفق عليه ونتائج مناهج عمل معينة.

٢٥ - وأقرت اللجنة بأن مواصلة تطوير مفهوم الإدارة القائمة على النتائج وتنفيذه قد يسهم بوجه خاص في إرساء أهداف مشتركة على أساس الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء.

٢٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينفذ البند ٤-٩ من النظم والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم بحذافيره.